Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

خطـاب

سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح
رئيس مجلس وزراء دولة الكويت

أمـام

الدورة الثالثة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة ــ نيويورك

الخميس ، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨

web site: http://www.kuwaitmission.com -- e-mail: kuwaitmission@msn.com
321 East 44th Street - New York, N.Y. 10017 - Tel.: (212) - 973 - 4300

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،

يسرني في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنياً لكم كل التوفيق والنجاح . كما نود أن نشكر سلفكم السيد/ سيرجان كريم (Srgjan Kerim) على رئاسته الموفقة لأعمال الدورة الماضية.

كما نعرب أيضاً عن تقديرنا للدور الهام والبارز الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ بان كي- مون (Ban Ke-Moon) لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق هذه المنظمة.

السيد الرئيس ،

شهد العالم منذ أكثر من عام بروز تحدّيات ومخاطر دولية جديدة تعيق وتعطل جهود تحقيق التنمية المستدامة في كثير من الدول ، وعلى وجه الخصوص الدول النامية والدول الأقل نمواً ، وأهم هذه التحدّيات والمخاطر هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية وارتفاع أسعار الطاقة وظاهرة تغيّر المناخ.

وتكمن خطورة هذه التحدّيات بأنها عالمية الأثر حيث تتجاوز آثارها الحدود الوطنية وتسقط أمامها أية حواجز أو قيود مصطنعة وستعيد المجتمع الدولي خطوات عديدة الى الوراء عن تحقيق أهداف الألفية التنموية ، وقد بدأنا بالفعل نشهد الآثار السلبية لهذه المخاطر في القارة الأفريقية التي لم تحرز تقدّماً ملموساً في القضاء على الفقر والجوع ومكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية كنقص المناعة المكتسبة والملاريا ، بل جاءت هذه التحدّيات لتزيد من معاناة معظم دولها.

إن هذه التحدّيات إضافة الى التحدّيات الأمنية كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وانتهاكات حقوق الإنسان تمثل تهديداً جدّياً للسلم والأمن الدوليين وتتطلب مواجهتها القيام بعمل جماعي سريع وحازم وموحد تحت مظلة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة والتزام ثابت ومستمر بالاتفاقيات

والمعاهدات التي وقعنا وصادقنا عليها وتنفيذ شفاف وصادق لما يصدر عنا من قرارات في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

وفي الوقت الذي تدعم فيه دولة الكويت الإصلاحات التي تم إدخالها على آليات العمل الدولية ، إلا أن التغيّرات والتحوّلات المستمرة في النظام العالمي وبروز مشاكل وتحدّيات جديدة تستدعي إجراء إصلاحات مستمرة وإعادة هيكلة للعديد من أجهزة الأمم المتحدة لمواكبة هذه المتغيّرات والارتقاء بأدائها. وفي هذا الشأن نجدّد مطالبنا بضرورة العمل على تحسين وتطوير عمل مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله وزيادة عدد أعضائه وفق معايير وضوابط تحقق التوازن العادل في التمثيل والفعّالية في أداء المجلس لمهامه ومسئولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين على أن تأخذ بالاعتبار المطالب المشروعة للدول العربية والإسلامية وتطلعات ومصالح الدول الصغيرة.

السيد الرئيس ،

تواصل دولة الكويت جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بحياة الإنسان الكويتي وتوفير العيش الكريم له ولمن يشاركه العيش على أرض دولة الكويت ، وقد قطعت الكويت بذلك شوطاً طويلاً في ترجمة التعهدات وقرارات القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ ، وأنجزت جميع أهداف الألفية التنموية بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعليم والصحة وتعزيز دور المرأة وتمكينها في المجتمع ، وتنفيذاً لرغبة سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – لتحويل الكويت الى مركزاً مالياً وتجارياً في المنطقة اتخذت الحكومة الكويتية العديد من القرارات الهامة وتبنت سياسات جديدة بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز وتطوير الأنشطة التجارية والاستثمارية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع وجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في مختلف القطاعات الحيوية كالطاقة والبنية التحتية.

السيد الرئيس ،

لم تدخر دولة الكويت جهداً في مواصلة تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نمواً عن طريق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

فهذا النهج ثابت في سياسة الكويت الخارجية انطلاقاً من قناعتها بأن النهوض باقتصاديات الدول النامية وتحقيقها لأهدافها التنموية سيعود بالمنفعة على الجميع ويوسع من آفاق الشراكة والتعاون والتكافل ويزيد من متانة النظام التجاري والاقتصادي العالمي.

فالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقوم منذ إنشائه عام ١٩٦١ بتقديم القروض والمنح لتمويل مشاريع البنية التحتية في الدول النامية، حتى بلغ إجمالي ما قدمه من منح وقروض ميسّرة منذ إنشائه في عام ١٩٦١ أكثر من ١٢ مليار دولار استفادت منها أكثر من ١٠٠ دولة . وتقديراً منها لأهمية دور الوكالات والمنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني قرّرت حكومة دولة الكويت في شهر ديسمبر من العام الماضي تخصيص ما نسبته ١٠% من قيمة أي مساهمة تقدّمها دولة الكويت لأي دولة منكوبة للمنظمات والوكالات الدولية المتخصصة العاملة في الميدان.

واستجابة لما تعانيه كثير من الدول النامية من أوضاع اقتصادية صعبة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة ، أنشأت دولة الكويت صندوق الحياة الكريمة برأسمال وقدره ١٠٠ مليون دولار لتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي في الدول النامية ، كما قامت الكويت بالإعلان عن التبرع بمبلغ ١٥٠ مليون دولار للصندوق الذي أنشأ في قمة منظمة أوبك الأخيرة التي عقدت في المملكة العربية السعودية الشقيقة والمخصص للقيام بأبحاث ودراسات في مجالات الطاقة والبيئة والتغيّر المناخي . وتستمر دولة الكويت في انتهاج سياسة نفطية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المستهلكة والدول المنتجة للنفط ، وتحافظ على استقرار الأسعار في السوق العالمي ، ولكن ما يبعث على القلق أن الارتفاع غير المبرّر للأسعار يعود لعوامل خارجة عن إرادة الدول المنتجة ومنها المضاربات وارتفاع الضرائب على الوقود إضافة الى عدم بناء أو تحديث المصافي القائمة الأمر الذي يؤدّي استمراره الى تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية.

وفي هذا السياق ، نعبّر عن قلقنا العميق من الأزمة المالية التي تشهدها الأسواق العالمية ، ونرحب في هذا الشأن بالخطوات والإجراءات الجريئة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لمعالجة أزمة الرهان ووقف تداعياتها وآثارها

السلبية ليس على الإقتصاد الأمريكي فحسب ، إنما على مختلف اقتصاديات دول العالم.

السيد الرئيس ،

إن تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط يتوقف الى حد كبير على قدرة دول المنطقة ، وكذلك المجتمع الدولي على التعامل مع القضايا والتحدّيات الأمنية التي أصبحت تشكّل مصدراً دائماً للتوتر وعدم الإستقرار.

وأننا ما زلنا نطلب وسنطالب المجتمع الدولي المساعدة في وضع حد لمواقع هذا التوتر وعدم الاستقرار رغبة في تحقيق السلام . إن الرغبة الصادقة والجادة في تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم يجب أن تكون منسجمة ومتوافقة مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن في قراره رقم ١٥١٥ ومبادرة السلام العربية ، وبما يؤدّي الى نيل الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه . ونجدّد دعمنا الكامل للجمهورية العربية السورية الشقيقة لاستعادة أراضيها المحتلة ، وكذلك تأييدنا للجمهورية اللبنانية الشقيقة لاستمرار الحوار بين مختلف الأطراف اللبنانية تنفيذاً لاتفاق الدوحة ، عاصمة دولة قطر الشقيقة.

وفي العراق ترحب دولة الكويت بالتقدّم الملحوظ في مواجهة الإرهاب وتشيد بجهود الحكومة العراقية ومساعيها المستمرة التي أثمرت عن تحسن الأوضاع الأمنية في معظم المحافظات العراقية ، وتأمل أن تستمر هذه المساعي لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والتوصل الى وفاق وطني تكون ثمرته بناء عراق ديمقراطي وحر وآمن ومستقل يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه ويحترم تعهداته والتزاماته الدولية.

ومن جانبها لن تدخر دولة الكويت جهداً في دعم الجهود الإقليمية والدولية لمساعدة العراق على مواجهة التحدّيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والمحافظة على أمنه واستقراره واستقلاله السياسي واحترام سيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شئونه الداخلية.

وفي هذا السياق أيضا ، تأمل دولة الكويت أن تستمر الاتصالات على مختلف المستويات بين دولة الإمارات العربية الشقيقة والجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة من أجل العمل على إيجاد حل للنزاع حول الجزر الإماراتية المحتلة وفقاً لمبادىء وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه دولة الكويت على حق جميع الدول بإنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ما نصّت عليه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، فإنها تدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة لمواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة برنامجها النووي ومعالجة كافة المسائل العالقة . كما تدعو المجتمع الدولي لمواصلة جهوده ومساعيه والعمل على إيجاد حل سلمي يجنب منطقتنا أية أزمات أو حروب من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار والتعامل بجدّية ودون تمييز مع أي دولة في المنطقة التي لم تنضم الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بما يمهّد لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس ،

تتطلّع شعوب العالم للعيش حياة حرّة كريمة في عالم آمن ومستقر يسوده العدل والمساواة ، وبيئة نظيفة خالية من الصراعات والأمراض والكوارث ، وإنها مسئوليتنا المشتركة لإرساء قواعد شراكة جديدة تقوم على أسس متوازنة وعادلة يتحمّل فيها كل طرف مسئولياته والتزاماته لتحقيق تطلعات وآمال شعوبنا.

وشـــكراً الســـيد الرئيـــس.